



في خطوتين تشيران إلى تحركات حثيثة من جانب المعارضة السورية لتوحيد صفوفها وتشكيل بديل سياسي قادر على إدارة المرحلة الانتقالية لفترة ما بعد النظام السوري الحالي، عرض «الجيش السوري الحر» في الداخل «مشروع إنقاذ وطني» للمرحلة الانتقالية ينبع على إنشاء مجلس أعلى للدفاع يتولى تأسيس «مجلس رئاسي» من ست شخصيات عسكرية وسياسية يدير المرحلة الانتقالية في سوريا.

في موازاة ذلك أجرى رئيس «المجلس الوطني السوري» عبد الباسط سيدا مباحثات في مدينة اربيل لحضر القوى الكردية السورية على الانضمام إلى المجلس الوطني.

وتأتي خطوة سيدا خلال زيارة للاقليم يلتقي خلالها كبار المسؤولين الأكراد. وتتزامن الزيارة مع لقاءات يعقدها قادة من المجلس الوطني في القاهرة مع نظرائهم في «المجلس الكردي السوري» في إطار توحيد صفوف المعارضة السورية و«تنسيق المواقف» خلال المرحلة الانتقالية.

واكد مقربون من الحكومة الكردية ان مهمة سيدا ترتكز على حضن الفصائل الكردية السورية على التنسيق مع المجلس الوطني السوري في المرحلة الانتقالية.

وقال القيادي في «المجلس الوطني الكردي» السوري شلال كدو لـ «الحياة» إن «الأكراد يأملون في أن يعيده المجلس

الوطني السوري دراسة قراراته السابقة التي صدرت في المجتمعات أنقرة وغيرها، في ما يتعلق بالشعب الكردي وحقوق القوميات، بعد سقوط نظام الأسد».

وأضاف: «نأمل بأن تخرج مباحثات سيدا في أربيل بنتائج طيبة، وخاصة أن (مسعود) بارزاني (رئيس إقليم كردستان) سبق أن لعب دوراً لافتاً ك وسيط لحل الخلافات بين القوى الكردية».

وكانت القوى الكردية السورية المتمثلة بـ «المجلس الوطني الكردي» المقرب من بارزاني و «مجلس الشعب لغرب كردستان» المقرب من «حزب العمال الكردستاني» المحظور في تركيا، أعلنت في 24 من الشهر الجاري في مدينة القامشلي عن تشكيل «الهيئة العليا الكردية»، تنفيذاً لاتفاقية تم التوصل إليها بعد وساطة من قبل بارزاني في اجتماع في مدينة أربيل في 11 من الشهر نفسه.

وبشأن مخاوف تركيا من تحول المناطق الكردية في سوريا إلى نقطة تهديد مصالحها، أوضح كدو: «نحن نأمل من تركيا أن تحل القضية الكردية هناك وليس في أي مكان آخر، إذ يبلغ تعداد الأكراد هناك نحو عشرين مليوناً. إن قضيتنا ليست جزءاً من تلك القضية، والشعوب الكردية في سوريا والعراق وإيران وتركيا تتمتع كل منها بخصائص معينة وهي ترتبط بحكومات تابعة لتلك الدول».

وأعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الأسبوع الماضي أنه سيرسل وزير خارجيته أحمد داود أوغلو إلى أربيل هذا الأسبوع لنقل مخاوف بلاده من أن تتحول بعض المناطق التي تسيطر عليها أطراف موالية لحزب «العمال الكردستاني» في سوريا إلى نقطة تهديد ضدها، إثر نشر وسائل اعلام تركية صوراً لأعلام كردية رفعت على أسطح مباني حكومية في شمال سوريا.

إلى ذلك، عرض الجيش السوري الحر في الداخل «مشروع إنقاذ وطني» للمرحلة الانتقالية ينص على إنشاء مجلس أعلى للدفاع يتولى تأسيس مجلس رئاسي من ست شخصيات عسكرية وسياسية يدير المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط الرئيس بشار الأسد.

وعرضت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر في الداخل في بيان صدر أمس ما سماه «مشروع إنقاذ وطني» كاملاً متطابقات الثورة» وينص على إنشاء «المجلس الأعلى للدفاع» الذي ستكون «أولى مهامه تأسيس مجلس رئاسي من ست شخصيات مدنية وعسكرية لادارة الدولة في المرحلة الانتقالية».

وأوضح البيان أن المجلس العسكري سيضم «كل قادة المجالس العسكرية في المدن والمحافظات السورية وكبار الضباط المنشقين والضباط المساهمين في الثورة».

ومن مهام المجلس الرئاسي «اقتراح قوانين تطرح على الاستفتاء العام و... إعادة هيكلة المؤسستين الأمنية والعسكرية على أسس وطنية ووضع حلول لاستيعاب المدنيين الذين حملوا السلاح خلال الثورة في المؤسستين العسكرية والأمنية».

كما اقترح مشروع الجيش الحر في الداخل الذي قال انه جاء حصيلة مشاورات واسعة «تأسيس المجلس الوطني الأعلى لحماية الثورة السورية» الذي يعتبر « بمثابة مؤسسة برلمانية لمراقبة عمل الأجهزة التنفيذية».

ورأى وجوب مشاركة المجلس الوطني السوري وكل القوى السياسية والشخصيات الوطنية والهيئة العامة للثورة والتنسيقيات والحركة الثوري والجيش السوري الحر «في صنع المؤسسات الجديدة».

وفي اقتراح لتشكيل حكومة انتقالية، عرض الجيش الحر في الداخل ان تكون للمؤسسة العسكرية فيها حقيبةان وزاريتان هما الداخلية والدفاع، على ان تكون حقيبة وزير شؤون رئاسة الحكومة «لشخصية مدنية تقوم المؤسسة العسكرية للثورة بتعيينها».

وأكّدت القيادة المشتركة للجيش الحر في الداخل ان المشروع المقترن «يمكن أن يحقق مرحلة انتقالية آمنة ومتوازنة»، معرّبة عن املها بأن يشكل «خريطة طريق مقبولة من كل الأطراف على طريق التحرير والاستقلال، وبناء سوريا الجديدة».

وقال البيان ان «اي حكومة تشكل هنا او هناك لن ترى النور ولن تحظى بأي شرعية وطنية وثورية إن كانت لا تتبني كامل مطالب الثورة من دون نقصان او مواربة ولم تحظ بموافقة القيادة المشتركة للجيش السوري الحر في الداخل وكل القوى الثورية الحقيقية الفاعلة على الأرض».

المصادر: